يعني بنونا على حملها اى لا الثانية زائدة موكدة وعطفها لاسم الواقع
بعدها مع النصب والتنوين على اسم لا الواقع قبلها عند ابن مالك فان
محله نصب وعند غير ابن مالك معطوف على لفظ اسم لا لانه لما اطرد في لا
بنا اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
نحو قول انيس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس او قول
ابى تمام جد العباس

• لا نسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع •

والكلام حينئذ جملة واحدة على تقدير خبر واحد لهما معا لان العامل
لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل منهما خبر عند غير سيبويه اما هو فيجب عنده
ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وهذا الوجه كما قال المصرى في التوضيح
اضعف الخمسة لان نصب مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا
تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين
بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا
على اضمار فعل اى ولا ارى فوقه والوجه الثالث الرفع في الثاني على فتح
الاول على اعمالها اى لا الثانية عمل ليس او على زيادتها وعطف ما بعدها
على محل لا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتدا لانهما بالتركيب
صارا كالشيء الواحد وحق المخبر عنه ان يرفع بالابتدا والكلام على
اعمالها عمل ليس جملتان كقول الشاعر

• هذا لعمركم الصغار بعينه • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب •

بفتح ام ورفع اب فلا ام لي مبتدا وخبره مقدر تقديره موجود واب
مبتدا وخبره مقدر تقديره موجود وعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
خبر واحد لانه خبر مبتدا وما عطف عليه والصغار الذل والصاغر
الراضي بالذل وهذه الاوجه الثلاثة التي علمت انها جائزة في الثاني على

فتح

فتح الاول جائزة في الثاني ايضا اى مرة اخرى اذا اسم لا الاولى معربا
نحو قولك لا غلام رجل ولا امراة فلك في امراة الفتح والنصب والرفع
كالصفة اى كما يجوز تلك الثلاثة في الصفة يعني صفة النكرة
اذا كانت الصفة مفردة متصلة باسم لا النكرة المبني معها على الفتح
كما في نحو قولك لا رجل ظريف هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه فتح
ظريف فتقول لا رجل ظريف ونصبه فتقول لا رجل ظريفا ورفعه فتقول
لا رجل ظريف ومثله لا رجلين ظريفين ولا رجلين ظريفات ولا رجال
ظريفين وظريفون سيستوى فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا
هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني بني المشتق كما مر في لا
رجل ظريف ونحو لا ماء ماء باردا عندنا فما الثانية نعت للاولى وهي
جامد منعوتة بمشتق وهو بارد هذا ما مشى عليه المصنف في التوضيح
خلافا لما في الشذور وسياتي زيادة بيان لذلك في كلام الشارح على التوكيد
اذا تقرر ذلك وقد عرفت مبنى هذه الاوجه فالفتح في الصفة
بنا على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر قبل مجيء لا ثم
ادخلت لا عليهما بعد ان صارا اى الاسم والصفة اسما واحدا وقيل
علة البنا كون الوصف من تمام اسم لا واسم وجب له البنا لتضمنه معنى
من وصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجرى على لفظ
الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف
تنوينه للمشاكلة والنصب اى الفتح في الصفة مع التنوين بنا على
اتباع الصفة لمحل اسم لا وحده وهو النكرة الموصوفة لانها في محل
نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا
لان حركة البنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى والرفع
في الصفة بنا على اتباعها لمحل لا مع اسمها لانهما في محل رفع بالابتدا لصيرورتهما

Copyright © King Saud University